

المرأة

والركبة ثلاثاً أوجه اصحابها ليس بعورة والثاني مما عورة  
 والثالث عورة دون الركبة وأما نظر الرجل إلى المرأة فحرام  
 في كل شيء من بدنها وكذلك يحرم عليها النظر إلى كل شيء  
 من بدنه سواء نظره ونظرها بشهوة أو غيرهما وقال  
 بعض اصحابنا لا يحرم نظرها إلى وجه الرجل غير شهوة  
 وليس هذا القول بشي ولا فرق أيضا بين الامة والحرة  
 اذا كانتا اجنبتين وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى  
 وجه الامرء اذا كان حسن الصورة اذا نظر بشهوة  
 ام لا سواء من الفتنة ام خافها فهذا هو المذهب الصحيح  
 المختار عند العلماء المحققين ونصر عليه الشافعي وحذاق  
 اصحابه ودليله انه في معنى المرأة فانه يشتمى كما تشتمى  
 وصورته في الجمال كصورة المرأة بل ربما كان كثير  
 منهم احسن صورة من كثير من النساء بل ربما كان يتحرم  
 او يلعن اخر وهو انه يتمكن فحرمهم من طرق الشر  
 ما لا يتمكن في حوالها وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه  
 المسائل من تحريم النظر هو فيما اذا لم يكن حاجة اما  
 اذا طالت حاجة شرعية فيجوز النظر كما في حالة البيع  
 والشر والقطب والشهادة وغير ذلك ولكن يحرم النظر  
 في هذا الحالة بشهوة فان الحاجة تبيح النظر للحاجة اليه  
 واما الشهوة فلا حاجة اليها قال اصحابنا النظر  
 بالشهوة حرام إلى كل احد غير الزوج والسيد حتى يحرم  
 على

المرأة

على الانسان النظر اليه ونبتة بالشهوة وقوله صلى  
 الله عليه وسلم ولا يفتنى الرجل إلى الرجل في ثوب واحد  
 وكذلك في المرأة مع المرأة فهي من تحريم اذا لم يكن بينهما  
 حائل وفيه دليل على تحريم لمس عورة غيره باسب  
 موضع من بدنه كان وهذا مما تقدم به البلوي ويتسائل  
 فيه كثير من الناس اجتماع الناس في الحمام فيجب على  
 الحاضر فيه ان يعمون نظره وبدنه وغيرهما عن عورة  
 غيره وان يعمون عورته عن بصر غيره ويدعيه من  
 قيم وغيره ويجب عليه اذا راى من يخل بشي من هذا  
 ان يتكبر عليه قائل العلماء ولا يسقط عنه الا انكار  
 بكونه يعلم انه لا يفتل منه بل يجب عليه الا انكار الا ان  
 يخاف على نفسه او غيره فتنة واما كشف الرجل عورته  
 في حال الخلو بحيث لا يراه ادمي فان كان له حاجة  
 جاز وان كان لغيرها ففيه خلاف للعلماء فكرهه  
 وتحريمه والاصح عندنا انه حرام ولهذه المسائل فروع  
 وتتمات وتقييدات معروفة في كتب الفقه **عن عائشة**  
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا جلس بين شعبها الأربع وسر الختان الختان فقد  
 وجب الفساق **عن** كان قوله الاسلام لا يوجب الجماع  
 الفسل الا ان يقول المني ثم نسخ ووجب الفسل بالجماع  
 وهذا اجماع انزل ام لم ينزل وكانت جماعة من الصحابة

Copyrighting University